

Document:	IFAD12/4/C.R.P.1
Agenda:	3
Date:	11 December 2020
Distribution:	Restricted
Original:	English



الاستثمار في السكان الريفيين

## ورقة قاعة اجتماعات

# تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – الدورة الرابعة

اجتماع افتراضي، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2020

**للموافقة**

## تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

يرجى من هيئة المشاورات النظر في تعديلات هذه الوثيقة: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (الوثيقة IFAD12/4/R.2/Rev.1).

وتظهر التغييرات على الوثيقة على النحو التالي: النص المحذوف بتوسطه خط، والنص المضاف تحته خط.

موجز تنفيذي، الصفحة v، الفقرة 14

"ويرتبط المناخ بصورة وثيقة بالزراعة. وتهدد زيادة تقلب المناخ حياة وسبل عيش سكان الريف الذين يعتمدون، في غالبيتهم، على الموارد الطبيعية. ومع استهداف الصندوق القوي لأشد الناس فقرا، ولا سيما صغار المنتجين، في المناطق التي يصعب الوصول إليها، استنادا إلى خبرته، يشغل الصندوق موقعا فريدا لضمان حصول المجتمعات الريفية على ما تحتاج إليه من دعم وتمويل للتكيف مع التهديدات التي يفرضها تغيّر المناخ. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يكون سكان الريف حماة للموارد الطبيعية، وبالتالي؛ تتيح الاستثمارات في سبل عيشهم فرصا للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي. وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيدعم الصندوق الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطط عملها الوطنية المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك مساهماتها المحددة وطنيا، في متابعتها للاتفاقات المناخية الدولية، بما في ذلك اتفاق باريس بشكل أساسي."

موجز تنفيذي، الصفحة ix، الفقرة 31

"ستدخل الإصلاحات المالية الأخيرة - بما في ذلك إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال، وسياسة السيولة، ونهج الموارد المتاحة لعقد الالتزامات وإطار إدارة الأصول والخصوم، إلى جانب إطار الاقتراض المتكامل، حيز النفاذ بشكل كامل خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد"

موجز تنفيذي، الصفحة ix، الفقرة 32

"ويتطلب تحقيق المستويات المستهدفة لبرنامج القروض والمنح مصادر تمويل متنوعة ودعم الدول الأعضاء للاقتراض السيادي. ويُعتبر إطار الاقتراض المتكامل أساسيا لتوسيع قاعدة المقرضين في الصندوق وأدوات الاقتراض المتاحة له."

الصفحة 1، الفقرة 2:

"وفي دورته الثالثة والأربعين في فبراير/شباط 2020، أنشأ مجلس محافظي الصندوق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وطلب مجلس المحافظين من هيئة المشاورات عرض تقرير عن نتائج مداولاتها على دورته الرابعة والأربعين في فبراير/شباط 2021. وقد اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق خلال عام 2020، بما في ذلك في دورات افتراضية ووضعوا اللمسات الأخيرة على هذا التقرير وصادقوا عليه بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2020."

"وللصندوق طرح فريد بشأن المناخ والبيئة. فهناك ترابطات حاسمة بين المناخ والبيئة والزراعة. فالزراعة شديدة التأثر بالمناخ. وتؤدي حساسية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك لدرجات الحرارة وتوافر المياه والظواهر الجوية الشديدة إلى تعريض الغلات للخطر وتهديد مكاسب الإنتاجية التي تحققت على مر التاريخ، وتعريض المزارعين لخسائر كبيرة. وتُسهم الزراعة أيضاً في تغيير المناخ، فهي مسؤولة عن نسبة تتراوح بين 19 و29 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، وتنتج الحصة الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون. وبالتالي فإن للمزارعين وسائر الجهات الفاعلة في النظام الغذائي العالمي دوراً حاسماً في معالجة تغيير المناخ والنظم البيئية الزراعية. وتُشكل الاعتبارات البيئية والمناخية حالياً جزءاً لا يتجزأ من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستثمارات الصندوق. ويمكن أن يستفيد الصندوق من خبرته ويجمع البيانات والدروس من برامجه القطرية للمساهمة بشكل أكبر في الخطاب العالمي لسياسات المناخ فيما يتعلق بتخفيف آثار المناخ والتكيف لصغار المزارعين."

"الأموال المقترضة بموجب أي اتفاق بخلاف قروض الشركاء الميسرة (مثل القروض التي يتم الحصول عليها بموجب إطار الاقتراض السيادي)."

"على سبيل المثال، سيبتع الصندوق استثماراً مسؤولاً، وممارسات زراعية مستدامة بما يتماشى مع أهداف الاستدامة، واستخدام العلوم، والتكنولوجيا، والنهج الزراعية المستدامة، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية والنهج الأخرى لدعم المنتجين على نطاق صغير، وسكان الريف الضعفاء."

"سيعزز الصندوق تعميم قضايا المناخ من خلال عملياته مستخدماً أدوات متنوعة. وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيدعم الصندوق الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطط عملها الوطنية المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك مساهماتها المحددة وطنياً، في متابعتها للاتفاقات المناخية الدولية، بما في ذلك اتفاق باريس بشكل أساسي. وأظهر تحليل حديث أن أشد البلدان فقراً تجد صعوبة في إعطاء الأولوية للاقتراض من أجل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ويوفر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + أداة هامة لمساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق أهدافها المعلنة بشأن المناخ، وتنفيذ خطط العمل والالتزامات الوطنية المتعلقة بالمناخ، والبيئة، والتنوع البيولوجي. وبالبناء على خبرة الصندوق في تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – مع تركيز معزز على التخفيف، وبناء القدرات، والانخراط السياسي من أجل تغيير شامل – سيعزز برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + الصمود ويزيد من أثر الصندوق على الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والهشاشة."

الصفحة 47، الفقرة 144

"وتعزز الآلية الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون، وخط أساس تجديد الموارد المستدام، وسياسة كفاية رأس المال، وسياسة السيولة المنفحة، و[إطار الاقتراض المتكامل]، والنهج المنقح لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات استدامة الصندوق وانضباطه المالي بطريقة تأزرية".

الصفحة 48، الفقرة 148

"سيكون الاقتراض [من خلال إطار الاقتراض المتكامل] حاسماً لتأمين تمويل متزايد لجميع البلدان المؤهلة".

الصفحة 48، الفقرة 149

"وتبلغ نسبة الرفع المالي الحالية في الصندوق في 30 يونيو/حزيران 2020 10.49 في المائة، بما قيمته 791 741 مليون دولار أمريكي من التزامات الاقتراض".

الصفحة 48، الفقرة 151

"وسيعاد توجيه منح محدودة مقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حصراً إلى البلدان التي تواجه مديونية حرجة أو في خطر مرتفع لأن تواجه أعلى مديونية حرجة. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، لن تحصل البلدان التي تواجه تكون في خطر معتدل لأن تواجه حالة مديونية حرجة معتدلة على منح، ولكن ستكون مؤهلة للحصول على قروض بشروط فائقة التيسيرية أو بشروط تيسيرية للغاية".

الصفحة 50، الفقرة 162

"وتفترض السيناريوهات استخداماً فعالاً لقاعدة رأس المال المتاحة، بدرجة ما من الصرف المقدم في استخدام رأس المال الحالي للصندوق. ويتمثل الهدف من ذلك في زيادة مساهمة الصندوق إلى أقصى حد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع زيادة نسبة الرفع المالي بحكمة وبشكل تدريجي، والبقاء ضمن المستويات التي يقرها المجلس التنفيذي. ولتحقيق ذلك، يسعى الصندوق إلى تحقيق حد أقصى للرفع المالي نسبته 40-45 في المائة بحلول عام 2030. ويتوافق ذلك مع النمط المقترح لاستخدام رأس المال ومستويات السيولة الحالية".

الصفحة 51، الجدول 2

تنقيح الرقم الخاص بالمنح العادية في "نهاية التجديد الحادي عشر للموارد" من 195 إلى 190، وإضافة حاشية لتوضيح الرقم الخاص بالمنح العادية في "نهاية التجديد الحادي عشر للموارد":

"شمل الإطار المالي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد الموافق عليه أصلاً مخصصاً للمنح العادية بنسبة 6.5 في المائة من برنامج القروض والمنح، بما يعادل 227.5 مليون دولار أمريكي، وتم تنقيح ذلك إلى 190 مليون دولار أمريكي في مارس/آذار 2020 لتجنب مستوى غير مستدام لمخصصات المنح. وقد وفر هذا المبلغ المخفض، بالإضافة إلى استخدامه للمنح العالمية/الإقليمية والقطرية العادية، مصدراً هاماً للتمويل المرن الذي مكن الصندوق من الاستجابة بصورة سريعة لأزمة كوفيد-19 عندما وافق المجلس التنفيذي على مخصص بقيمة 40 مليون دولار أمريكي من أجل مرفق تحفيز فقراء الريف المتعلق بكوفيد-19، ولتحفيز

المبادرات الجديدة المبتكرة مثل برنامج تمويل القطاع الخاص، ومبادرات جديدة أخرى وافق المجلس التنفيذي على استخدام مبلغ 25 مليون دولار أمريكي من أجل تلك المبادرات."

الصفحة 51، الفقرة 163، النقطة 3

"يرتبط الإجمالي المستدام من المنح بشكل مباشر بمستوى مساهمات تجديد الموارد الأساسية الجديدة ويغطي كلا من منح إطار القدرة على تحمل الديون والمنح العادية. والمبلغ الذي يظهر في الجدول 2 هو مجموع الحجم المستدام الأقصى للمنح الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون ومخصص مقترح للمنح العادية. وجميع السيناريوهات الثلاثة تقترح احتياطيًا لإطار القدرة على تحمل الديون بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي في حال كانت هناك حاجة لتمويل إضافي خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد للبلدان المؤهلة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والتي تقع في مديونية حرجة، ولا سيما تلك المتأثرة بالنزاع أو أزمة كبيرة. ولذا بقيت أموال متوفرة في هذا الاحتياطي بحلول السنة الثالثة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيتم تحويلها إلى برنامج المنح العادية. ولن يتم السحب من احتياطي إطار القدرة على تحمل الديون هذا لزيادة المستوى العام المتفق عليه للمنح العادية."

الصفحة 52، الفقرة 163، النقطة 5

"ومع تنظيم [إطار الاقتراض السيادي] [إطار الاقتراض المتكامل] لحدود الاقتراض، سيخضع الحد الأقصى للاقتراض في المستقبل لأحكامه، بما في ذلك الحدود المحددة للتجديد الحادي عشر للموارد."

الصفحة 65، الملحق الأول، مصفوفة الالتزامات (الالتزام 41)

"المشاركة في مجموعات عمل إدارة الديون التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والسعي للانخراط مع منتديات عالمية أخرى معنية برصد الديون، والشفافية، وإدارة الديون - مثل نادي باريس"

الصفحة 71، الملحق الثاني، إطار إدارة النتائج

يُحذف الخط الوارد أمام المستوى المستهدف لفترة التجديد الثاني عشر للموارد الخاص بمؤشر إطار قياس النتائج 2-2-4. ويصبح النص الآن: "22.5" بدلا من "22.5". كان هذا الخط خطأ مطبعيا متبقيا من نسخة التقرير ذات خاصية تتبع التغييرات.

الصفحة 79، الملحق الثاني، إطار إدارة النتائج، المؤشر 2-2-10

"يُشير إلى عدد هكتارات الأراضي التي لمستهلّت أجريت فيها أنشطة لاستعادة وظائف الإنتاج والحماية للأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية الطبيعية و/أو وقف عمليات التدهور بهدف بناء القدرة على الصمود في مواجهة مواطن ضعف مناخية محددة."

الصفحة 92، الملحق الخامس، الركيزة 1، الفقرة 3(ب)

"وسيبذل الصندوق قصارى جهده للوصول إلى الموارد المتنوعة المقترضة، بما يتماشى مع إطار الاقتراض المتكامل، ويلبي هذه التوقعات بشأن توافر الإقراض للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وتوجد أحكام خاصة بالنسبة للدول الصغيرة و/أو البلدان التي تعاني من أوضاع هشة والمؤهلة للحصول على موارد بشروط تيسيرية."

الصفحة 94، الملحق الخامس، الركيزة 3، الفقرة 3(ز)

"ويستند التخرج إلى تقييم قدرة البلد على إدارة عملية التنمية الخاصة به. ومن المتوقع أن تتوافق مدة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تتجاوز دخل مناقشة التخرج مع الجداول الزمنية المعيارية بدون تمديدات غير ضرورية. وعند استكمال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، سيتم تقييم واستعراض التقدم الذي يحرزه البلد نحو معايير التخرج من الدعم المالي للصندوق. فإذا أشار استعراض تقييم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى أن بلدا ما قد أحرز تقدما غير كافٍ نحو معايير التخرج من الدعم المالي للصندوق، على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، يجوز تمديد أو تجديد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ويتم تقديمه بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي من أجل استعراضه. أما إذا أشار الاستعراض التقييمي إلى أنه قد تم إحراز تقدم كافٍ للبلد للتخرج من الدعم المالي للصندوق، فسوف تعمل الإدارة مع البلد لاستكشاف كيف يمكن أن تستمر الشراكة بما يتماشى مع الركيزة 1(د)."

الصفحة 96، الملحق السادس، الفقرة 7

"كما سيدعم برنامج تمويل القطاع الخاص صغار المنتجين في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ من خلال نظم زراعية وسبل عيش متنوعة، واعتماد الممارسات الزراعية الإيكولوجية والنهج الأخرى والحلول القائمة على الطبيعة التي تعزز التنوع البيولوجي، وتخفف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري"

الصفحة 104، الملحق التاسع، الفقرة 2

"وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، يقبل الصندوق مساهمات إضافية من الدول الأعضاء في شكل مساهمات أساسية وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة والخصم أو الائتمان الناتجين للنتائج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية."

الصفحة 105، الملحق التاسع، الفقرة 4(4)

"وسيتّم تقديم قروض الشركاء الميسرة وفقا لشروط إطار قروض الشركاء الميسرة المعتمد من قبل المجلس التنفيذي كجزء من إطار الاقتراض المتكامل (EB 2020/131(R)/R.21)."

الصفحة 104، الملحق التاسع، الفقرة 4

يتم حذف الفقرتين الفرعيتين 4(2) و4(3) من الفقرة 4 وإدراجها في فقرة جديدة على النحو التالي:

"6- وتُشجّع الدول الأعضاء أيضا على التعهد بتقديم المساهمات التالية:

(1) مساهمات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. يمكن تقديم المساهمات لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + من خلال تعهد مكتوب أو من خلال الإعلان عنها في اجتماع رسمي للصندوق، وبلي ذلك دخول الدول الأعضاء في اتفاقية مساهمة مع الصندوق بصفته وصيا على حساب أمانة برنامج الصمود الريفي. وستتم إدارة هذه المساهمات من الأموال التكميلية في إطار نافذة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + لحساب الأمانة المخصص لبرنامج الصمود الريفي. ولا يتم تخصيص هذه الأموال من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كما أن الموافقات بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + لا تدخل ضمن برنامج القروض والمنح الخاص بالصندوق.

(2) مساهمات برنامج تمويل القطاع الخاص. على غرار مساهمات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، يمكن للدول الأعضاء تقديم مساهمات لبرنامج تمويل القطاع الخاص من خلال تعهد مكتوب أو من خلال الإعلان عنها في اجتماع رسمي للصندوق، وبلي ذلك دخول الدول الأعضاء في اتفاقية مساهمة مع الصندوق بصفته وصيا على حساب أمانة القطاع الخاص. وستتم إدارة هذه المساهمات من الأموال التكميلية في إطار حساب الأمانة المخصص للقطاع الخاص. ولا يتم تخصيص هذه الأموال من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كما أن الموافقات بموجب برنامج تمويل القطاع الخاص لا تدخل ضمن برنامج القروض والمنح الخاص بالصندوق.

ولا تُمنح المساهمات في حسابات الأمانة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص حقوق تصويت ولا تُحسب في هدف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق."

الصفحة 106 الملحق التاسع، الفقرة 10

"سيتم إنشاء أصوات جديدة لتجديد الموارد فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية، والخصم أو الانتماء الناتجين للناتج عن التحصيل المبكر لهذه المساهمات وعنصر المنحة في أي قرض شركاء ميسر يتم تقديمه في إطار التجديد الثاني عشر للموارد (أصوات التجديد الثاني عشر للموارد)."